

الإصلاحات الهيكلية في القطاع المصرفي العربي بعد أزمة الديون السيادية الأوروبية

Structural Reforms in the Arab Banking Sector After the European Sovereign Debt Crisis

فايد مريم

كلية الشريعة والاقتصاد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

ملخص:

Abstract

This study aims to highlight the reality of the Arab banking sector in light of the negative repercussions of the European Sovereign Debt Crisis, and display performance during the period 2010-2014. It has been estimated that the Arab banking system has identified a number of regulatory and legislative reforms during this period, with an expansionary monetary policy in order to support production and service sector and raise economic growth rates.

key words: Sovereign debt, European sovereign debt crisis, Arab banking sector.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع القطاع المصرفي العربي في ظل الانعكاسات السلبية لأزمة الديون السيادية الأوروبية، وعرض أدائه خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014. وقد تم التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن الجهاز المصرفي العربي قد عرف جملة من الإصلاحات التنظيمية والتشريعية خلال الفترة، مع اتباع سياسة نقدية توسعية بغية دعم القطاع الإنتاجي والخدمي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الديون السيادية، أزمة الديون السيادية الأوروبية، القطاع المصرفي العربي.

مقدمة:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية الموجودة في العالم في وقتنا الحاضر، وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، حيث تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة السوق المشتركة ووصل إلى مرحلة متقدمة هي مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي (منطقة الأورو). غير أنه ومع نهاية سنة 2009 شهدت منطقة الأورو أزمة ديون سيادية زعزعت الترابط الاقتصادي والمالي للمنطقة، حيث بدأت الأزمة في اليونان وانتقلت فيما بعد إلى باقي دول منطقة الأورو، لتشهد بذلك المنطقة ارتفاعا مستمرا لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر، نتيجة إفلاس العديد من البنوك وفقدان الشركات لجزء كبير من أسهمها وتحملها خسائر مالية كبيرة.

ونظرا للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وبلدان الاتحاد الأوروبي خاصة دول المغرب العربي التي تعد أهم الشركاء التجاريين لها، فمن الطبيعي أن يتأثر جهازها المصرفي بالركود الذي تعيشه دول منطقة الأورو، خاصة في ظل تراجع حجم التجارة العالمية ونقص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتراجع الطلب العالمي على النفط من جهة أخرى، وهو ما يحتم عليها تطبيق برامج لدعم النشاط الاقتصادي المحلي وتحفيز النمو.

- إشكالية الدراسة:

- من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث في السؤال الجوهرى الآتي:
- ما هو واقع القطاع المصرفي العربي في ظل تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية؟
- ومن خلال التساؤل الرئيسى السابق يمكن طرح مجموعة التساؤلات الفرعية الآتية:
- ماهي أسباب وأهم آثار أزمة الديون السيادية الأوروبية؟
- هل استطاعت السياسة النقدية المتبعة في منطقة الأورو الحد من تداعيات الأزمة؟
- ما هي الإجراءات المتبعة على مستوى الجهاز المصرفي العربي لتفادي الآثار السلبية للأزمة؟
- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة تم طرح الفرضيات الآتية:

- إن ارتباط مختلف اقتصاديات دول العالم وبالأخص العربية منها بالاتحاد الأوروبي، يجعلها غير بعيدة عن أي أحداث تحتاج منطقة الأورو.
- إن تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية وآثارها الناتجة عنها لم تبلغ مداها بصفة كلية وشاملة، ذلك أن احتواء مثل هذا النوع من الأزمات يحتاج إلى فترة زمنية طويلة.

- توجد فروقات في أداء القطاع المصرفي العربي للفترة قبل وبعد وقوع أزمة الديون السيادية الأوروبية.

- منهج الدراسة:

قصد معالجة الإشكالية المطروحة، فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية المرتبطة بأزمة الديون السيادية الأوروبية، والمنهج التحليلي في الجوانب المتعلقة بأثر الأزمة على الجهاز المصرفي العربي.

- حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الجهاز المصرفي العربي للدول المدرجة ضمن قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2010-2014م.

- الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تتصل بموضوع البحث والتي تم الاطلاع عليها:

- خالد أحيممة، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011، بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013. اهتمت الدراسة بتحديد مدى قدرة ميزان مدفوعات دول المغرب العربي على الصمود أمام التحديات التي فرضتها الأزمة، وقد تم التوصل إلى أن اعتماد دول المغرب العربي على المواد الأولية في صادراتها أدى إلى التدهور في رصيد ميزان المدفوعات بسبب تدهور شروط التبادل التجاري من جهة، وتزايد فاتورة الواردات من جهة أخرى.

- خالد رواق، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013م. تعرضت الدراسة بالتفصيل للوحدة النقدية الأوروبية والأزمة التي تهددها من خلال تبيان السيناريوهات المحتملة لمستقبل منطقة الأورو. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أوروبا ستتم في المستقبل القريب بمرحلة صعبة جدا من حيث النمو والتطور والقدرة على التحرك بشكل جماعي خصوصا في الجانب المالي والسياسي.

- تقسيمات البحث:

للإجابة عن إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين:

- الإطار المفاهيمي لأزمة الديون السيادية الأوروبية.

- القطاع المصرفي العربي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية.

I. الإطار المفاهيمي لأزمة الديون السيادية الأوروبية:

إن أزمة الديون السيادية التي تعاني منها دول منطقة الأورو، ما هي إلا امتداد لأزمة الرهن العقاري، مع ارتفاع في مديونية العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي بفعل السياسات والمخططات المعتمدة لمحاولة تخفيف الاقتصاد وإنقاذ البنوك.

I-1/ مفهوم أزمة الديون السيادية:

يعرّف الدين السيادي على أنه دين مترتب على دولة ذات سيادة مرتبط بملاءتها المالية، مقوم بعملة غير عملتها المحلية والتي غالبا ما تكون عملة دولية.¹ وتنشأ أزمة الديون السيادية عندما تواجه الدولة تزايدا مستمرا في مستويات ديونها، بحيث تصبح هذه المستويات من الدين والفوائد عليها غير قابلة للسداد، ما يؤدي في النهاية بالدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها وإعلان عجزها أو حتى إفلاسها.²

وتجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصا منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور، لذلك فإنه يفترض عندما تقوم الحكومة بالاقتراض لمدة محددة أن يكون لديها تصور زمني عن هيكل تدفقات إيراداتها، سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية، وبناء على هذا التصور يمكن للحكومة أن تحكم على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها نحو دائيها في المواعيد المحددة للسداد.³

I-2/ أسباب ظهور أزمة الديون السيادية بمنطقة الأورو:

تعد اليونان أول من دق ناقوس خطر أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، وذلك بعد إعلانها رسميا طلب المساعدات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وتعود الأسباب الرئيسية لظهور الأزمة باليونان إلى ما يلي:

— ارتفاع الانفاق العام وضعف الإيرادات الحكومية: ففي الفترة الممتدة بين 2002-2007م وهي فترة بداية نشوء أزمة الديون السيادية في اليونان، ارتفع الطلب المحلي ووصل إلى مستوى 4.2% بالمقارنة بـ 1.8% في منطقة الأورو بأكملها،⁴ وذلك بسبب القروض الخارجية التي أبرمتها الحكومة من أجل تمويل مشروعاتها التنموية دون أن تتخذ الإجراءات الملائمة لضمان كفاية النقد اللازم للوفاء بقروضها الخارجية.

__ اندلاع أزمة الرهن العقاري في 2008: تأثر الاقتصاد اليوناني بأزمة الرهن العقاري نتيجة ارتفاع احتياجات التمويل، مما اضطر الحكومة إلى عمليات الإصدار السندي، وهو ما أدى إلى حدوث عجز في حساباتها الجارية وفي الموازنة الحكومية.

__ تزييف الأرقام والإحصائيات: لقد كانت الحكومة اليونانية ولسنوات تقدم أرقاماً وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها، وقد اكتشفت الهيئة الأوروبية للإحصاء eurostat ذلك في 12 جانفي 2010 عند تصريحها بعدم صحة التقارير اليونانية المقدمة لها.⁵

__ عدم التزام اليونان بمعاهدة ماستريخت: تنص معاهدة ماستريخت على عدم تجاوز العجز في الميزانية نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، غير أنه وصل إلى 12.5% في 2009.⁶

__ ضعف القدرة التنافسية: تعاني الصناعة اليونانية من تراجع القدرة التنافسية الدولية بسبب ارتفاع الأجور وانخفاض الإنتاجية، فمنذ أن تبنت البلاد الأورو ارتفعت الأجور بمعدل سنوي بلغ 5% وهو ضعف متوسط المعدل في منطقة الأورو ككل.

__ ضعف التحصيل الضريبي: يقدر الاقتصاد غير الرسمي في اليونان والذي لا يخضع إلى ضريبة بين 25% و 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

__ قيام وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض تقيمها على الدين العمومي اليوناني: حيث كان التخفيض من A- إلى BBB+ بالنسبة لكل من وكالة "فيتش" و "ستندارد وبورز"، ومن A1 إلى A2 بالنسبة لـ "موديز".⁷

I-3/ تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاد العالمي:

لقد كان لأزمة الديون السيادية الأوروبية انعكاسات على الاقتصاد العالمي يمكن عرض أهمها في النقاط التالية:

__ انتشار الذعر والقلق في الأسواق المالية وخاصة خلال الأسبوعين الأول والثاني من ماي 2010 م، وهو ما نتج عنه تراجع في مبيعات السندات وتعطيل كثير من الإصدارات كانت تعتمد العديد من الدول والشركات إصدارها خوفاً من تداعيات الأزمة.

__ تراجع الثقة بالعملة الأوروبية (الأورو) والعملات الدولية مثل الجنيه الإسترليني والين الياباني، وهو ما فرض مزيداً من المخاطر على التعاملات المالية والنقدية والتجارية، فخلال الفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 01 أفريل 2010 تراجع الأورو أمام الدولار بنسبة 41%.

— انخفاض فرص الحصول على التمويل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة والتحفيز في منح الائتمان، وهو ما أدى إلى تعطيل الكثير من المشاريع التي تعتمد على الاقتراض من أسواق المال.

— تزايد عمليات الدولة في كثير من بلدان العالم، والتي تتمثل في التحول عن التعامل بالأورو لمصلحة الدولار سواء في مجال المدخرات أو الاحتياطات السيادية، وهذا بعدما نجح الأورو منذ ظهوره في الاستحواذ على نحو 28% من احتياطات البنوك المركزية في العالم.

أما بالنسبة لتداعيات أزمة الديون السيادية على اقتصاديات الدول العربية، فقد كان الأثر محدوداً في ضوء اتجاه أسعار النفط للتصاعد منذ عام 2010 إلى غاية 2014م. إلا أن عدداً من الدول العربية مثل دول المغرب العربي تأثرت بشكل أكبر بهذه الأزمة لتدخل اقتصاداتها مع الاقتصادات الأوربية عبر قنوات التجارة والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر، فدول المغرب العربي تعتمد على أوروبا كوجهة بما يقرب 60% من الصادرات، ومصدر بنسبة 80% إلى 90% من إيرادات السياحة ونحو 80% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر.

I - 4/ الآليات المستحدثة لمواجهة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو:

بغرض منع أزمة الديون السيادية من الانتشار إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي، فقد اتفق القادة الأوروبيون على خلق جملة من الآليات ممثلة في الآتي:

— إنشاء تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي (**FESF: facilité européen de stabilité financière**) في 9 ماي 2010م: تهدف هذه الآلية إلى المحافظة على الاستقرار المالي للاتحاد النقدي الأوروبي، من خلال تقديم المساعدات المالية المؤقتة إلى الدول الأعضاء بغلاف مالي قدره 440 مليار أورو.⁸

— إنشاء آلية استقرار مالي أوروبي (**MEFS: Mécanisme Européen de Stabilisation Financière**) في 9 ماي 2010م: وهي عبارة عن آلية يستطيع بموجبها المجلس الأوروبي الاقتراض من الأسواق المالية بضمان الميزانية المشتركة، بغية منح قروض مشروطة لدول منطقة الأورو لا تتجاوز 60 مليار أورو.

— إنشاء آلية الاستقرار الأوروبية **MES** في 25 مارس 2011م: وهي آلية على شكل منظمة دولية مؤسسة باتفاقية بين أعضاء منطقة الأورو،⁹ تعوض عمل كل من **FESE** و **MEFS** اللتان تقتصر صلاحيتهما إلى غاية سنة 2013م، وتتمتع بقدرة على الإقراض تقدر بـ 500 مليار

أورو، وقاعدة رأس مال تصل إلى 700 مليار أورو¹⁰ لضمان تصنيف AAA في شكل رأس مال حر بقيمة 80 مليار أورو، و620 مليار قابلة للاستدعاء.

لقد ساهمت هذه الآليات المستحدثة في حدوث انتعاش على مستوى أسواق الأصول دام لفترة قصيرة، وهذا بسبب الشروط القاسية التي كانت دائما مصاحبة للمساعدات المقدمة للبلدان التي تعاني من أزمة الديون السيادية، مما انعكس سلبا على توجهات السلطات التنفيذية فيها.

I-5/ دور البنك المركزي الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية:

لقد كان لأزمة الديون السيادية تأثيرات بالغة الحدة على الجهاز المصرفي الأوروبي، حيث تدهورت محفظة الأصول لديه، وتراجعت مستويات السيولة وعمليات منح الائتمان، مما أثر سلبا على قدرة المصارف في الحصول على الموارد الإقراضية في ظل اتجاه المودعين إلى سحب الودائع في العديد من دول منطقة الأورو. ونتيجة لهذا تدخل البنك المركزي الأوروبي ووضع جملة من التدابير شملت ما يلي:¹¹

- تخفيض الاحتياطي الإلزامي.
 - توسيع نطاق الضمانات المؤهلة التي يمكن أن تظهر في عمليات إعادة التمويل.
 - إتاحة عمليات إعادة تمويل طويلة الأجل تغطي 3 سنوات بغية تخفيف آثار الضغوط التمويلية على حجم التمويل المقدم للقطاع الخاص.
 - إتاحة بديل لبيع الأصول الاضطراري بأسعار منخفضة.
- وبالنظر إلى الأوضاع الراهنة التي أنتجت الأزمة والمتمثلة في تزايد تقييد الطلب الخاص جراء ارتفاع معدلات البطالة وركود الأجور أو تقلصها، وما يتركه ذلك من آثار سلبية على الثروات، يؤكد أن السياسة النقدية المتبعة في حل الأزمة لم تكن فعالة ولم تنجح في تحقيق الاستقرار المالي، ذلك أن مشكلة عدم كفاية السيولة لا تفرض قيودا على إمدادات الائتمان، فالمصارف المركزية وفرت كميات هائلة من الأموال للمصارف التجارية، ورغم ذلك أصاب الركود الائتمانات المصرفية المقدمة إلى القطاع الخاص في أوروبا بسبب رفض المصارف الإقراض إلى القطاع الخاص، زيادة على ذلك فإن العديد من بلدان منطقة الأورو تعاني من مشاكل أزمة الديون السيادية بالرغم من أن هذه البلدان تقل فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي كثيرا عما هو في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة.

لنستنتج بذلك أن ما يولد المخاطر التي تواجهها الملاة المالية في بلدان منطقة الأورو هو عدم سيطرتها السيادية على سياساتها النقدية، فالسعي للمحافظة على الاستقرار المالي هو أولوية

من أولويات المصارف المركزية، وأهدافها يمكن أن يكون لها انعكاسات على سلوك المؤسسات المالية والمصرفية، وبالتالي على مستوى الاستقرار المالي.

II. القطاع المصرفي العربي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية:

لقد تأثر القطاع المصرفي العربي بأزمة الديون السيادية، بسبب الانكشاف على المصارف الأوروبية، سواء من خلال التواجد المصرفي لفروع هذه البنوك بأسواق الدول العربية، أو من خلال تراجع مستويات الائتمان الخارجي الممنوح لها.

II-1/ الإجراءات المتبعة للحد من تداعيات الأزمة على القطاع المصرفي العربي:

قامت الدول العربية في ظل أزمة الديون السيادية باتخاذ مجموعة من التدابير والجراءات من شأنها أن تحد من الآثار السلبية للأزمة على القطاع المصرفي، وذلك على النحو الآتي:

أ/ السياسة النقدية المتبعة خلال الفترة 2010-2014:

اتبعت غالبية الدول العربية خلال الفترة الممتدة بين 2010-2014م نهج التوسع الحذر للسياسة النقدية، وذلك بهدف دفع النشاط الاقتصادي وتوفير الائتمان منخفض التكلفة للحكومات وللقطاع الخاص، وهذا بعد تفاقم تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية التي أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي، من خلال تأثيرها على مستويات الصادرات وتدفقات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر والأصول والخصوم الأجنبية للبنوك، وهو ما أثر على معدلات نمو السيولة المحلية ببعض الدول العربية.

فبالنسبة لكل من البحرين والعراق والكويت والأردن فقد قامت حكومات هذه الدول بإجراء تخفيضات على أسعار الخصم بنسب متفاوتة كأسلوب للتأثير على النشاط الاقتصادي، وهو ما انعكس على قدرة المصارف على منح الائتمان وخاصة للقطاع الخاص.¹² في حين اعتمدت باقي الدول العربية على عمليات السوق المفتوحة والتعاملات في السوق ما بين البنوك كوسيلة للتحكم في العرض النقدي.

كما قامت البنوك المركزية في الدول العربية خلال هذه الفترة باستخدام عدد من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لإدارة السيولة، حيث استخدمت الكثير من الدول العربية المصدرة للنفط والتي تبني نظاماً ثابتة لأسعار الصرف شهادات وتسهيلات الإيداع لدى البنوك المركزية، وإصدارات أذونات الخزنة وعمليات إعادة الشراء المعاكس لامتصاص الفائض الهيكلي في السيولة المصرفية، والحفاظ على الاستقرار السعري واستقرار أسعار الصرف، في حين استخدمت الدول

ذات نظم أسعار الصرف المتغيرة تسهيلات مقايضة العملات، واعتمدت البنوك المركزية بدول مجلس التعاون الخليجي على الإجراءات الاحترازية مثل: نسب كفاية رأس المال، السيولة، ونسبة القروض إلى الموارد المالية المستقرة والحد الأقصى للقروض الشخصية.

أما الدول المستوردة للنفط والتي تعاني من نقص السيولة المحلية فقد اعتمدت على أدوات نقدية مختلفة لتعزيز السيولة كان من أهمها: خفض نسبة الاحتياطي القانوني وقيام البنوك المركزية بتنفيذ عمليات إعادة شراء بصورة دورية منتظمة.¹³

ب/ التطورات التشريعية والرقابية خلال الفترة 2010-2014:

اهتمت السلطات الرقابية والإشرافية خلال الفترة 2010-2014م بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي، وتعزيز الشفافية في العمل المصرفي، وتحديث وتطوير منظومة القرارات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر التركزات الائتمانية، والتأكد من التزام المصارف بتطبيقها وبما يتوافق مع مقررات بازل الجديدة خاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة ونظم وقواعد الحوكمة.

وقد ركزت البنوك المركزية العربية خلال هذه الفترة كذلك على دعم الاستقرار المالي، من خلال تعزيز آليات الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي وتفعيل دور مجالس الإدارات بما يساعد على تقليل مستويات المخاطر وتعزيز مناعة الجهاز المصرفي¹⁴. بالإضافة إلى ذلك فقد قامت بعض البنوك المركزية باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيعاب العمل المصرفي الإسلامي وتطويره.

II-2/ أداء القطاع المصرفي العربي خلال الفترة 2010-2014 :

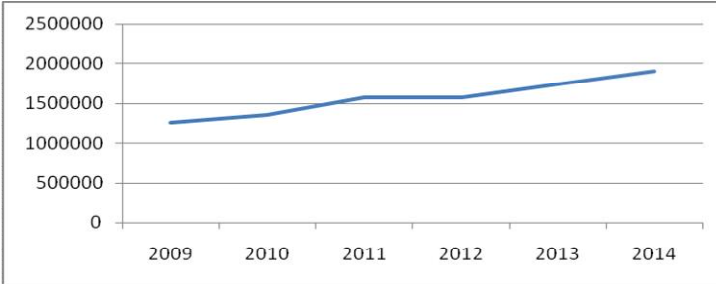
أ/ تطور الودائع المصرفية:

شهدت الفترة الممتدة بين 2010-2014 م ارتفاعا في حجم الودائع المصرفية للدول العربية كمجموعة، وهذا نتيجة للاستقرار النسبي في أسعار النفط والتوسعات الاستثمارية والزيادات في الأجور والمعاشات والإعانات. والشكل التالي يبين ذلك:

شكل رقم: 01

تطور حجم الودائع المصرفية خلال الفترة الممتدة بين 2010-2014م

مليون دولار



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير الموحد لصندوق النقد العربي خلال الفترة 2010-2015م. فمن خلال الشكل أعلاه يتبين انتقال قيمة إجمالي الودائع المصرفية من 1355274 مليون دولار عام 2010 إلى 1906064 مليون دولار عام 2014، ليلغ بذلك متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة الإجمالية ما يقارب 9%.

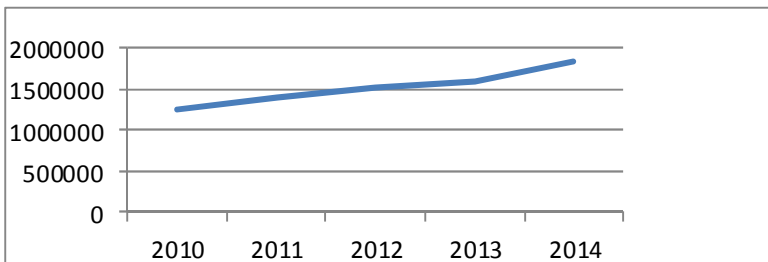
ب / النشاط الاقراضي:

شهدت الفترة الممتدة بين عام 2010 و2014م انتعاشا نسبيا في النشاط الاقراضي للمصارف العربية كمجموعة، ويفسر ذلك باستمرار زيادة وتيرة نمو الطلب من طرف القطاعين العام والخاص، خاصة وأنه بعد أزمة الديون السيادية الأوروبية واصلت البنوك المركزية في الدول العربية تدخلها من خلال أدوات السياسات نقدية المختلفة لتسيير الأوضاع الإئتمانية ودعم السيولة المصرفية، والشكل البياني الموالي يبين تطور النشاط الاقراضي:

شكل رقم: 02

تطور النشاط الاقراضي للدول العربية خلال الفترة 2010-2014م

مليون دولار



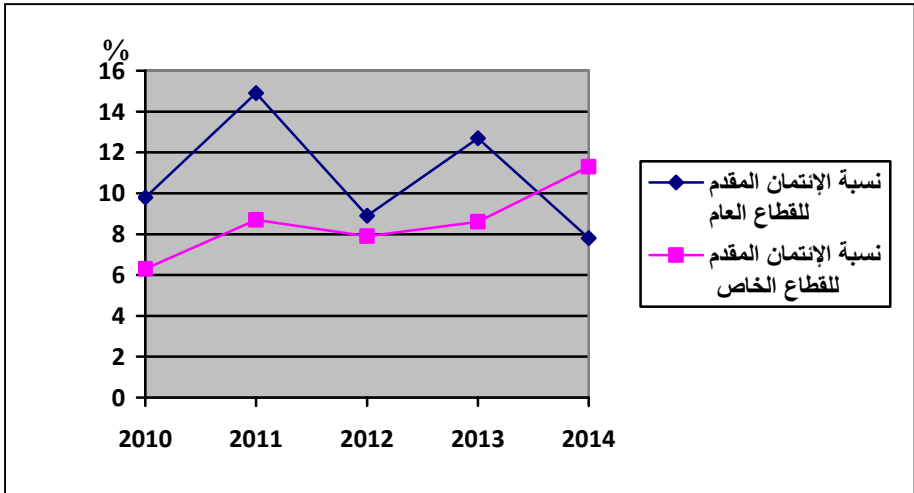
المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير الموحد لصندوق النقد العربي خلال الفترة 2010-2015م.

فمن خلال الشكل يلاحظ إرتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية لمجموع المصارف العربية من 1.258 مليار دولار سنة 2010 إلى 1.850 مليار دولار سنة 2014م، أي بمعدل نمو بلغ نحو 9% خلال فترة الدراسة.

وفيما يخص الائتمان المقدم من قبل المصارف العربية للقطاع الخاص فقد شهد خلال الفترة الممتدة من 2010-2013م نسبة نمو أقل من نسبة نمو الائتمان المقدم للقطاع العام، لترتفع بعد ذلك في سنة 2014 كما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم: 03

تطور نسبة نمو نشاط الإقراض للقطاع العام والخاص خلال الفترة 2010-2014



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير الموحد لصندوق النقد العربي خلال الفترة 2010-2015م.

يعود سبب الانخفاض العام في نسبة نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال الفترة 2010-2013م إلى تأثير القيود والقرارات الصادرة من قبل السلطات النقدية العربية خلال هذه الفترة في ضبط التوسع لهذا الائتمان من جهة، وتوجيه البنوك للإقراض قليل المخاطر من جهة أخرى، من خلال إقراض الحكومة وشركات القطاع العام بالنظر إلى تزايد احتياجات هذا القطاع.

أما في سنة 2014م فإن ارتفاع نسبة نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص يرجع إلى جملة من الأسباب منها: رغبة القطاع الخاص في الاستفادة من أسعار الفائدة المتدنية، من خلال التوسع في

الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتراجع النسبي في اتجاه الحكومات العربية للاقتراض المصرفي بما يعكس سياسات ضبط أوضاع المالية العامة في بعض الدول العربية والتي تسعى لخفض معدلات الانفاق والاستدانة.¹⁵

ج/ مؤشرات السلامة المصرفية:

بالنسبة لمؤشرات السلامة المصرفية، فقد جاءت معدلات كفاية رأس المال في الدول العربية خلال الفترة 2010-2014 أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة وفقا لمقررات لجنة بازل، حيث شهدت سنة 2010 ارتفاعا نسبيا في معدلات كفاية رأس المال مدفوعة بالزيادة الملموسة في القواعد الرأسمالية لمعظم المصارف العربية، لتشهد بعد ذلك الفترة 2011-2014 استقرارا نسبيا في المعدلات مقارنة بمستوياتها المسجلة في سنة 2010. وهو ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم: 01

مؤشرين للسلامة المصرفية في بعض الدول العربية

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض					معدل كفاية رأس المال					
2014	2013	2012	2011	2010	2014	2013	2012	2011	2010	
5,6	7	7,7	8,5	8,2	18,6	18,4	19	19,3	20,3	الأردن
7	7,8	8,7	8	—	18	19,3	21	20,8	20,8	الإمارات
—	14,9	14,9	4	—	—	9,2	11,8	—	—	تونس
1,1	1,3	1,9	3	3	17,9	17,9	18,7	19,6	17,1	السعودية
7,1	8,4	11,9	20	14	18,9	16,6	12	—	10	السودان
14	17	6	—	—	112	138	107	141	—	العراق
2,9	3,6	5,2	8,5	—	16,9	18,9	18	22,5	21,3	الكويت
2,5	2,9	3,1	—	—	19	20	20,3	21,1	—	فلسطين
1,7	1,9	1,7	2	2	12,8	16	18,9	20,6	16,1	قطر
—	4	3,8	—	4,3	—	12,2	13	11,6	13,1	لبنان
21	21	21	17,5	17,2	11,8	12	15,7	16,6	17,3	ليبيا
8,5	9,3	9,8	11	13,6	13,9	13,7	14,9	15,9	16,3	مصر
7	5,9	4,9	—	4,8	13,5	13,2	12,3	11,7	12,3	المغرب

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير الموحد لصندوق النقد العربي خلال الفترة 2010-2015م.

وفيما يتعلق بنسبة القروض المتعثرة (غير المنتظمة)، فقد شهدت هذه النسبة استقراراً مع الميل إلى التحسن خلال الفترة 2010-2014 في أغلب الدول العربية، باستثناء ليبيا والعراق وهو ما يبينه الجدول السابق، وذلك بسبب استمرار حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي تسود البلدين.

وللإشارة فقد اعتمدت المصارف العربية خاصة بعد أزمة الديون السيادية، على تحسين جودة أصولها، والتركيز على تدعيم مخصصات القروض المتعثرة من خلال الاحتفاظ بأحجام كبيرة منها.

خاتمة:

تعد أزمة الديون السيادية الأوروبية أخطر أزمة واجهها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي منذ تأسيسه، ذلك أنها هددت بإفهاره وأثارت مخاوف متصاعدة حول مستقبل عملته الموحدة، نظراً لعجز الجهود المبذولة من طرف الحكومات والمؤسسات الدولية على احتواءها.

وبالرغم من التداعيات الكبيرة لأزمة الديون السيادية الأوروبية على النشاط الاقتصادي لمعظم دول العالم، إلا أنها تباينت من حيث حدتها على الأجهزة المصرفية العربية تبعاً لدرجة الانفتاح الاقتصادي للدول العربية وتشابك علاقاتها مع منطقة الأورو.

وبهدف احتواء الأزمة والتخفيف من تداعياتها على القطاع المصرفي العربي فقد تبنت كل الدول العربية سياسات نقدية توسعية بغية دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل، وتضمنت جهود مواجهة الأزمة إنشاء تسهيلات مختلفة لدى البنوك المركزية لدعم السيولة، ووضع ودائع حكومية طويلة الأجل لدى المصارف التجارية، وتقديم ضمانات للودائع لدعم الثقة وتقليل المخاطر، إضافة إلى تبني تدابير احترازية لتقليل المخاطر النظامية.

من خلال ما تم عرضه يمكن القول بأن تتمتع الدول العربية بقدر كبير من الإمكانيات والموارد المالية والبشرية والطبيعية، يحتم عليها اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتجنب الإصابات بعدوى الأزمات المالية بجهازها المصرفي في المستقبل. ومن جملة الاقتراحات ما يلي:

- العمل على تدعيم وتقوية أواصر الشراكة والعلاقات المصرفية العربية، والتنسيق بين السياسات النقدية على نحو يعظم من عوائد الإجراءات المتخذة في ضوء الأزمات المالية.
- إصدار تشريعات مصرفية موحدة من شأنها إلزام المصارف بالعمل وفق ترتيبات الإدارة الحديثة المتطورة وخصوصاً من ناحية إدارة المخاطر.

- ضرورة تحسين نوعية وبنية وشفافية القروض وقاعدة رأسمال المصارف بما يتوافق ومقررات لجنة بازل3.

- العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لدعم سلامة الجهاز المصرفي العربي، وذلك من خلال اعتماد معايير لجنة بازل للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية.

- تبني العمل بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية من قبل جميع المصارف العربية.

- رفع كفاءة القوى البشرية في المصارف العربية بشكل يمكنها من استيعاب وإدارة متطلبات الرقابة المصرفية واستغلال التقنيات ونظم المعلومات الحديثة.

الهوامش والإحالات:

1 - Eaton Jonathan. **Sovereign Debt: A Primer**, The World Bank Economic Review, Vol. 7, No 3, may1993,p148

2 - PHILIPPE HUBERDEAU, **la dette souveraine est-elle assurable**, revue banque et strategie n°307, enass papers 3: lextention de l'univers du risque, France, octobre 2012, P12

3 - محمد ابراهيم السقا، **ما هي الديون السيادية؟**، متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي: www.alphabeta.argaam.com (تاريخ الاطلاع: 2015/12/05).

4 - نجيب السعد، **خطة الانقاذ الأوروبية: هل كانت كافية ليسترد الاقتصاد اليوناني عافيته؟**، متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي: www.alwatan.com (تاريخ الإطلاع: 2015/9/17).

5- Matthew Higgins and Thomas Klitgaard, **Saving Imbalances and the Euro Area Sovereign Debt Crisis**, Current issues in economics and finance, the Research and Statistics Group of the Federal Reserve Bank of New York, Vol. 17, Number 5, September 2011, p2.

6- Roberto A. De Santis, **the euro area sovereign debt crisis safe haven, credit rating agencies and the spread of the fever from greece, ireland and portugal**, working paper series, european central bank, No 1419, 2012, p 4.

7-Muhammed Akram, **The Greek Sovereign Debt Crisis: Antecedents, Consequences and Reforms Capacity**, Journal of Economics and Behavioral Studies Vol. 2, No. 6, June2011, p 307.

- 8- PHILIPPE HUBERDEAU, op cit, p65.
- 9- Sebastian Paulo, **L'Europe et la crise économique mondiale**, réponse - bilan, fondation Robert Schuman, avril 2011, p23.
- 10- PHILIPPE HUBERDEAU, op cit, P65.
- 11- صندوق النقد العربي، مستجدات الأسواق في يناير 2012: في عمق منطقة الخطر، تقرير الاستقرار المالي العالمي، 24 يناير 2012، ص ص:4-5.
- 12- صندوق النقد العربي، **التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 12.
- 13 - صندوق النقد العربي، **التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص 130.
- 14 - ARAB MONETARY FUND, **Financial Activities**, 2015, On: <http://www.amf.org.ae/en> (last visited: 11/09/2015).
- 15- صندوق النقد العربي، **التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 172.